د. تشوي دونغ يوي

مرشح لمنصب المدير
العام لمنظمة «فاو»

لبناء منظمة ديناميكية من أجل عالم أفضل

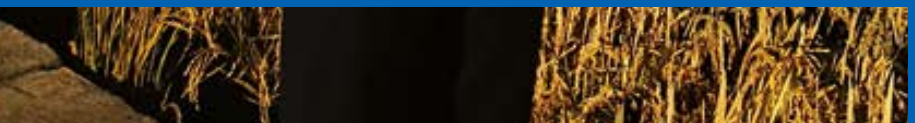

د. تشوي دونغ يوي

مرشح لمنصب المدير
العام لمنظمة «فاو»

معلومات الاتصال

العنوان: رقم ١١ في نونغتشانقوان نانلي، بكين، الصين، ١٠٠١٢٥
هاتف: ٨٦-١٠-٥٩١٩١٣٣٨
فاكس: ٨٦-١٠-٥٩١٩١٣٤٦
البريد الإلكتروني: UPFAO—QU—CHINA@163.COM

لنجعل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أكثر ديناميكية من أجل عالم أفضل

بصفتي المرشح الذي رشحته الحكومة الصينية لمنصب المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) للفترة (٢٠١٩– ٢٠٢٣)، يشرفني عظيم الشرف أن أقدم بياني حول كيفية تعزيز دور هذه المنظمة وتأثيرها، في مسعاها لتقديم أفضل خدمة لمساعدة البلدان الأعضاء فيها، ولتحقيق أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

أنا ولدت في ستينات القرن العشرين بقرية صينية لأب يعمل بزراعة الأرز. كانت الصين في ذلك الوقت، تعاني من مجاعة بكافة أنحائها. لقد حفر الشعور بالجوع في ذاكرتي منذ أن كنت طفلا. عندما بلغت الثانية عشرة من عمري، بدأت أسمع عن الأرز الهجين للبروفيسور يوان لونغ بينغ لأول مرة. اتضح لي أن التكنولوجيا الزراعية تمتلك القوة السحرية لإنتاج ما يكفي من الغذاء للناس. لذلك قررت أن أعمل من أجل تنمية الزراعة والريف والمزارعين عندما أكبر.

لقد شهدت شخصيا التحول الهائل في الزراعة والمناطق الريفية في الصين بفضل عملية الإصلاح والانفتاح على مدى أربعين عاما. يعيش في الصين ١ر٤ مليار نسمة، حوالي ٤٠٪ منهم سكان ريفيون. يمثل أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة، الذين يملك كل واحد منهم مساحة أقل من ثلاثة هكتارات في المتوسط، أكثر من ٩٠٪ من سكان الريف

في الصين. بالإضافة إلى ذلك، هناك أكثر من ثلاثة ملايين مزرعة عائلية وخمسة عشر مليون مزارع محترف. لقد مكّنت عملية الإصلاح والانفتاح الصين من إطعام ٢٠٪ من سكان العالم اعتمادا على ٩٪ فقط من الأراضي المزروعة في العالم، وخرج ٧٥٠ مليون صيني من الفقر، ونسبة الفقر المدقع في البلاد أقل من ٢٪. لقد تحسنت حياة المزارعين الصينيين إلى حد كبير.

أولا، مجد ورسالة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)

قبل أربعة وسبعين عاما، خرجت منظمة الأغذية والزراعة إلى حيز الوجود بالتزام "بناء عالم خال من الجوع وسوء التغذية". ومنذ ذلك الحين، لم تدخر المنظمة أي جهد للوفاء بهذه المهمة النبيلة. تقوم المنظمة بجد بوظائفها كمركز معلومات، ووكالة معيارية، ومنتدى للسياسات، ومعززة للتنمية. وبالتأكيد فإن جهودها ساهمت بشكل كبير في التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية، والقضاء على الفقر والجوع، ومقاومة الكوارث، وتحسين سبل المعيشة الريفية في جميع أنحاء العالم.

لن ينسى التاريخ السيد ديفيد لوبين والسيد فرانك ليدجيت ماكدوغال والعديد من الشخصيات الأخرى التي كانت رائدة في تأسيس المنظمة وتطويرها، ولن ننسى المديرين العامين وموظفي المنظمة، الذين عملوا بلا كلل من أجل تحقيق مهام المنظمة، ولن ننسى المسؤوليات والإجراءات الجماعية التي اتخذتها البلدان الأعضاء لجعل المنظمة أقوى وأفضل. سيتذكر عالمنا كل هذه الأمور، وستبقى الأجيال القادمة ممتنة للأبد.

يشهد العالم تطورات كبيرة وتغيرات عميقة. تحتل الأغذية والزراعة أهمية مفتاحية لتحقيق أجندة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والزراعة بشكل خاص، هي الأداة الأكثر شمولا للقضاء على الفقر والجوع والحد من النزاعات الإقليمية. أنا مقتنع بأن منظمة الأغذية والزراعة، بمزاياها الشاملة وخبراتها الوفيرة، وخبرتها الفريدة في التنمية

المستدامة، في وضع جيد يمكنها من القيام بدور المُيَسِر لمساعدة جميع البلدان في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

في مواجهة المهام الشاقة وتوقعات مئات الملايين من الناس، ليس لدينا الكثير من الوقت المتبقي. الآن، نحن بحاجة إلى فهم شامل للقضايا، وتحديد الأولويات، والنهوض لمواجهة التحديات الضخمة بعزم وإجراءات حازمة. يجب أن نطلق العنان لمزايا منظمة الأغذية والزراعة، ونركز على القضايا الرئيسية للأغذية والزراعة، وألا نترك أي بلد يواجه التحديات بمفرده، أو أن نترك أحدا خلفنا ونحن في نضالنا ضد الجوع والفقر وفي سعينا لتحقيق تنمية متوازنة وشاملة ومستدامة.

ثانيا، التحديات والمشكلات الجوهرية في مجال الأغذية والزراعة

العصر هو صاحب الاختبار، والمشكلة هي مصدر التقدم. من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم المستمر في الزيادة إلى عشرة مليارات بحلول منتصف هذا القرن. وحتما، ستتعرض الموارد الطبيعية والبيئة لضغوط متزايدة، وسيواجه الأمن الغذائي والتغذية العالمية مستقبلا أكثر صعوبة. في كنف هذه التحديات، تصبح مسؤولية منظمة الأغذية والزراعة أكبر وأكبر، ومهامها تزداد إلحاحًا.

٢,١ بلاء الجوع وسوء التغذية مستمر

التحرر من الجوع حق أساسي من حقوق الإنسان. الحضارة الإنسانية في القرن الحادي والعشرين لديها كل الظروف والقدرات اللازمة للقضاء على الجوع. ولكن، خلافا للتوقعات، يزداد الوضع سوءا. نظرا لتغير المناخ والصراعات الإقليمية وغيرها من الأسباب، فإن عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع يتزايد منذ عام ٢٠١٦، ووصل إلى ٨٢١ مليونا في عام ٢٠١٨، أي أن واحدا من كل تسعة أشخاص في العالم ينام جائعا كل ليلة. بالإضافة إلى ذلك، هناك مليارا شخص يعانون من نقص المغذيات

الدقيقة، ويعاني ٤٠٪ من البالغين، في سن ١٨ عاما وأكثر، من أمراض غير معدية ذات خطورة مختلفة. بدون الأمن الغذائي والتغذية، لن تكون هناك فرصة للسلام والتنمية.

٢,٢ تغير المناخ يزيد المخاطر على الزراعة

على الصعيد العالمي، فإن الزراعة قطاع يعتمد على الطقس. وقد يتسبب تغير المناخ في حدوث المزيد من حالات الجفاف والفيضانات المتكررة والشديدة، وانتشار واسع النطاق للآفات والأمراض، وتدهور النظم الإيكولوجية. في غضون ذلك، تواجه الزراعة أيضا مسؤولية وضغطا لخفض الانبعاثات وتخفيف تغير المناخ. وتجدر الإشارة إلى أن مناطق الأراضي الجافة أكثر عرضة لتغير المناخ من أي مكان آخر. في الشرق الأوسط وشمالي إفريقيا، ستنخفض كمية الأمطار بنسبة من ٢٠٪ إلى ٤٠٪ مع ارتفاع درجة الحرارة بمعدل درجتين مئويتين. لذا، فإن النظم الإيكولوجية المحلية في تلك المناطق هشة، ويعتمد المزارعون بشدة على زراعة الأراضي الجافة من أجل لقمة العيش، وقدرتهم على مقاومة الكوارث الطبيعية ضعيفة. ولتغير المناخ تأثير بالغ أيضا على الإنتاج الزراعي للمناطق المعتدلة والاستوائية في خطوط العرض المنخفضة والمتوسطة. وكما نعلم، فإن هذه المناطق هي المناطق الرئيسية المنتجة للقمح والأرز والذرة وفول الصويا، فإذا لا نتخذ تدابير جديدة في الزراعة للتكيف مع تغير المناخ، فسيتفاقم انعدام الأمن الغذائي العالمي.

٢,٣ الضغط الملح الناجم عن نضوب الموارد والتلوث البيئي

يتواجد نضوب الموارد والتلوث البيئي معا في كوكبنا. هناك نقص شديد في المياه والأراضي الصالحة للزراعة في العالم، مقارنة بالطلب المتزايد على الأغذية. كما أن أعمال إزالة الغابات وقطع الأشجار بصورة مفرطة وصيد الأسماك الجائر غير المشروع، مازالت خطيرة. يتم استخدام ما يقرب من ٧٠٪ من المياه العذبة المتاحة في العالم لأغراض الزراعة، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٨٩٪ بحلول عام ٢٠٥٠.

إن الاستخدام المفرط وغير السليم للمدخلات قد تسبب في حدوث التلوث غير المحدد المصدر، بينما أدى الاستغلال المفرط للأراضي إلى فقد المواد العضوية في التربة وخصوبتها. من بين ستة آلاف نوع من النباتات الغذائية، هناك تسعة أنواع تمثل ٦٦٪ من إجمالي المحاصيل، و٢٦٪ من سلالات الماشية البالغ عددها ٧٧٤٥ سوف تنقرض قريبا، مما يجعل النظم الإيكولوجية أقل تنوعا وهشاشة.

٢,٤ تزايد مخاطر الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود

يهدد الانتشار العالمي للآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود صحة الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. في السنوات الأخيرة، أصبحت أنفلونزا الطيور ومرض الحمى القلاعية وحمى الخنازير الأفريقية، متوطنة في بعض البلدان؛ وتتزايد الأمراض الحيوانية المستجدة بسرعة؛ وتسبب آفات مثل دودة الخريف والجراد وحشرات الأرز، تداعيات كارثية على الزراعة في بعض البلدان والمناطق. كل عام، وتسبب الأضرار الناجمة عن الآفات خسائر من ٢٠٪ إلى ٤٠٪ من غلة المحاصيل بالعالم.

٢,٥ لا يزال القضاء على الفقر المدقع وتحقيق التنمية الريفية السليمة مهمة شاقة

مع انتقال المزيد من سكان الريف إلى المدن، شهدت المناطق الريفية في العديد من البلدان تدهورا بدرجات مختلفة، ويتجلى ذلك في محدودية فرص العمل للشباب الريفي، وبطء زيادة الدخل، والفقر المدقع، وتفريغ المناطق الريفية وتهميشها، وتزايد أعداد المسنين من سكان الريف.

الفرصة تختبئ وراء التحدي، فالذين يتكيفون مع التحديات ستكون لديهم فرصة أفضل للبقاء. في السنوات الأخيرة، تعمل جميع المناطق جاهدة لتحقيق خطة التنمية

المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخاصة أهداف تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، ووضع حد للجوع والفقر. في عام ٢٠١٥، اعتمد الاتحاد الأفريقي جدول أعمال ٢٠٦٣، الذي بدأ تحديث الزراعة في القارة لدعم القضاء على الفقر؛ وفي عام ٢٠١٥، اعتمدت مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي (CELAC) خطة أمن الغذاء والتغذية والقضاء على الجوع، والالتزام بإنهاء الجوع بحلول عام ٢٠٢٥؛ وتعمل آسيا على زيادة الإنتاجية الزراعية بشكل مطرد وتحقيق نمو الاقتصاد الأزرق والسعي لضمان الأمن الغذائي لثلثي سكان العالم.

ومع ذلك، لا تزال الزراعة في العديد من البلدان، ولاسيما في البلدان النامية، تواجه سلسلة من الضغوط، مثل زيادة المنافسة، وتخلف القدرات الشاملة وزيادة الطلب الثابت، وتعمل بصعوبة لتحقيق التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة، وذلك يشمل التحول من عملية واسعة النطاق إلى توفير الموارد والتنمية المستدامة، ومن الكم فقط، إلى التوازن والتساوي في التركيز على الكمية والنوعية، ومن تأمين سبل العيش إلى القيمة المضافة.

يقول المثل إن كل الطرق تؤدي إلى روما. للإسراع بتحديث الزراعة، ينبغي اعتماد سياسات ومناهج متنوعة لمختلف البلدان والمناطق والقطاعات وفقا لظروفها. إن خطوة صغيرة لكل شخص وخطوة صغيرة كل عام ستكون خطوة كبيرة إلى الأمام في صناعة الأغذية والزراعة العالمية.

ثالثا، تطلعاتنا وأعمالنا

نحن نمثل ما نفكر فيه، والتفكير المختلف يؤدي إلى رحلة مختلفة. من المهم بالنسبة لنا أن نقف موقفا ثابتا وأن نتحلى بالشجاعة وأن نعمل بجد مع المثابرة والإصرار. يجب أن نحصل على تقدير عميق للاتجاه الأساسي لعصرنا، ونقسم القضايا الكبيرة إلى قضايا صغيرة لإجراء تحليل تفصيلي ومنهجي. يجب أن نرى المزايا والفوائد عندما نكون في

وضع غير مؤات، ولا نفقد الأمل عندما نكون في أوقات صعبة. يجب علينا الاستفادة من حكمتنا الجماعية لمساعدة الفئات الضعيفة من السكان، وأن نقف متحدين لتحقيق تقدم ملحوظ. ينصب تركيزنا وهدفنا في تحقيق عالم خال من الجوع تماما، وتطلعاتنا هي تحقيق "أربعة أفاضل": إنتاج أفضل، تغذية أفضل، بيئة أفضل وحياة أفضل؛ وجميعها تخدم الغرض النهائي المتمثل في جعل المزارعين أكثر سعادة، والمناطق الريفية أكثر جاذبية، وعالمنا أكثر جمالا.

الإنتاج الأفضل يعني مزيجا رشيدا من العناصر المتقدمة والتنظيم الفعال والمشاركة الواسعة. والهدف من ذلك هو زيادة دخل الزراعة من خلال زيادة الغلة، وتحسين إنتاجية العمل، والاستفادة المثلى من الموارد، وزيادة تسويق المنتجات الزراعية.

التغذية الأفضل تعني رفع الإنتاجية الزراعية الشاملة وإنتاج أغذية كافية وآمنة وعالية الجودة من أجل تلبية احتياجات نمو وتنمية الناس، وتحقيق إنتاج فعال واستهلاك متوازن، والمساعدة في منع زيادة الأمراض السارية الناجمة عن اختلال الهيكل الغذائي.

البيئة الأفضل تعني تطوير الزراعة الدقيقة والزراعة الدورية، وتحسين استخدام المبيدات والأسمدة، وتعزيز الإدارة المستدامة لموارد الغابات والموارد البحرية، وحماية التنوع البيولوجي، وتحسين ترتيب الوظائف المختلفة للزراعة، بما في ذلك إنتاج الأغذية، والمناظر الطبيعية الإيكولوجية، والسياحة الزراعية، وتطوير الزراعة الذكية مناخيا.

الحياة الأفضل تعني تعزيز التنمية الصناعية الريفية، وتسهيل دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الزراعة، وتشجيع استخدام الآلات الزراعية والإدارة الذكية، وتنمية صناعات جديدة، ونماذج أعمال، وفرص ريادة الأعمال والتوظيف، وزيادة دخل المزارعين، وتحسين البيئة والصرف الصحي في المناطق الريفية، وإثراء الحياة الثقافية لسكان الريف، وتوسيع تغطية الضمان الاجتماعي، وجعل حياة المزارعين أكثر أمنا ورخاء.

٣,١ إجراءات الاستجابة للتحديات الرئيسية

الإجراء الأول: التركيز على القضاء على الجوع والفقر

الحكومات والشعوب لديها إرادة قوية للحد من الفقر والقضاء على الجوع. إن ضمان التغذية الأساسية للرضع والأطفال لمدة الألف يوم الأولى بعد الولادة، وكذلك النساء والضعفاء والأشخاص الذين يعانون من الأمراض والأشخاص ذوي الإعاقة، ينبغي أن يكون الحد الأدنى لما نسعى لتحقيقه، مما يتطلب مضاعفة الجهود المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والبلدان الأعضاء فيها.

(١) ينبغي أن نكرس المزيد من الاهتمام للمناطق والسكان المعرضين للخطر. تشمل هذه المناطق أكثر من مائة دولة في المناطق الاستوائية والدول النامية الجزرية الصغيرة.

تتألف الفئات السكانية الضعيفة من الأطفال والأشخاص الذين يعانون من الأمراض والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والنساء في المناطق الريفية في أنحاء العالم، بالإضافة إلى سكان الريف القادرين على العمل ولكنهم يفتقرون إلى الوظائف وفرص التنمية، والشباب على وجه الخصوص.

(٢) سنقوم بتحسين الإنتاج الزراعي، من خلال الترويج للتقنيات المتقدمة والقابلة للتطبيق، ونشر الأصناف والتقنيات العالية المحصول وذات الكفاءة العالية، وتحويل محاصيل التجارب إلى محاصيل حقلية. ينبغي دعم أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة والمشروعات والممتلكات الصغيرة لتطوير الزراعة التقليدية وتربية الحيوانات والاقتصاد الأسري والمعالجة الزراعية. يجب تطوير الآلات الزراعية للحد من خسائر ما بعد الحصاد.

(٣) يجب علينا تحسين قدرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. من المهم حشد الاستثمار في سكان المناطق الفقيرة، وتنفيذ التدريب على تشغيل سلسلة القيمة بالكامل

للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. يجب تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع في المناطق الريفية لزيادة المبيعات وخلق قيمة المنتجات الزراعية عبر التجارة الإلكترونية. يجب تشجيع التعاونيات والمزارع الأسرية على الشراكة مع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، بحيث يكونوا في وضع أفضل لتحسين حياتهم ومعيشتهم.

(٤) سنجمع ونوحد الموارد العالمية معا. من الأهمية بمكان العمل مع حكومات الدول المختلفة، وتعزيز آليات التعاون، وتنسيق المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص، وتوجيه الموارد إلى المناطق الفقيرة في العالم والفئات السكانية الخاصة.

الإجراء الثاني: التركيز على مواطن الضعف في الزراعة الاستوائية

تعد البلدان الاستوائية ساحة المعركة الرئيسية للقضاء على الفقر والجوع حيث يشكل سكان الريف والجوعى نسبة عالية من إجمالي سكان هذه البلدان.

من بين المائة والسبع والثلاثين دولة ومنطقة استوائية:

في سبع وتسعين، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها أقل من المتوسط العالمي؛

في ١١٧ منها، يوجد ٨١٫٩٪ من سكان الريف في العالم؛

فيها خمسمائة مليون فرد يعانون من الجوع المزمن، أي ٦٠٪ من الإجمالي في العالم.

من أجل تعزيز تنمية الزراعة في الدول الاستوائية، من الضروري التركيز على علاج أوجه قصورها الخمسة، وهي ضعف القدرة على مواجهة تغير المناخ، وانخفاض مستوى

التنمية الصناعية، ونقص معايير الإنتاج، وعدم كفاية الدعم العلمي والتكنولوجي، والافتقار إلى تدريب الموارد البشرية، ويجب مساعدتها في تعزيز الموارد الزراعية وحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه. يجب التخطيط لنظام "دولة واحدة، صناعة واحدة متخصصة في الزراعة" في البلدان المعنية، وتحسين معدات وتقنيات معالجة ومعاملة ما بعد الحصاد، وتعزيز الخدمات اللوجستية لسلسلة التبريد، وتعزيز بناء نظام إدارة جودة وسلامة المنتجات الزراعية، وتعزيز تقاسم المنتجات المتقدمة التقنيات، وتعزيز تدريب الأكفاء والتبادلات، لدفع التنمية الزراعية المتميزة بالانفتاح والتعاون والفوز المشترك في هذه الدول. يجب أن تساهم منصة الزراعة الاستوائية في إطار مجموعة العشرين بشكل أكبر في تنمية الزراعة والريف في المناطق الاستوائية.

الإجراء الثالث: التركيز على العوائق من خلال تكريس المزيد من الاهتمام لزراعة الأراضي الجافة

يمثل الجفاف ونقص المياه تحديا رئيسيا للزراعة العالمية. تمثل مساحة الأرض المزروعة في الأراضي الجافة العالمية حوالي ٨٣٪ من إجمالي الأراضي المزروعة في العالم، وتعداد سكانها ٣٠٪ من سكان العالم، حيث تغطي أكثر من مائة دولة، أكثر من ٩٠٪ منها دول نامية. بسبب الطقس الجاف، والأراضي القاحلة، وضعف البنية التحتية وغلبة عمليات أصحاب الحيازات الصغيرة، تشهد مناطق الأراضي الجافة زيادة في الجوع والفقر. على مستوى العالم، يعيش ٥٠٪ من الفقراء في مناطق جافة و١٦٪ يعانون من الفقر المزمن– "النقطة الساخنة" في الحرب العالمية ضد الفقر. ولكن إذا نظرنا إلى الجانب المشرق، تتمتع هذه المناطق أيضا بإمكانيات هائلة، مثل أشعة الشمس الوفيرة، ومجموعة متنوعة جيدة من المنتجات الغذائية الخاصة ذات النوعية الجيدة.

تنتشر الزراعة البعلية على نطاق واسع في مناطق مناخية مختلفة في أفريقيا وأمريكا الجنوبية وغربي آسيا وشمالي أفريقيا وجنوبي آسيا وشرقي آسيا، وتوفر ٦٠٪ من المحاصيل الغذائية في العالم، وتدعم ٥٠٪من الإنتاج الحيواني، وهناك عدد كبير من

منتجات الفاكهة والمحاصيل الخاصة مثل النخيل، والبابايا، والكاجو، والزيتون، وغيرها من المحاصيل، وخاصة المحاصيل المربحة، كلها تزرع في مناطق الأراضي الجافة.

ينبغي أن تعمل منظمة الأغذية والزراعة مع جميع البلدان الأعضاء للقضاء على المصاعب والخروج من عنق الزجاجة في التنمية في المناطق الجافة، بما في ذلك:

دعم البلدان الأعضاء في إنشاء هيكل زراعي معقول ونظام زراعة لاختراق عوائق نقص المياه وعقم التربة؛ اعتماد نموذج متكامل لإدارة مستجمعات المياه وتطويرها لتعزيز التكامل المنهجي؛ تعزيز إدارة المخاطر ضد الجفاف لسد الفجوة في إدارة الأزمات؛ وتعزيز التعاون بين البلدان الأعضاء من أجل الابتكار في أنظمة التكنولوجيا لتحقيق اختراق في تنسيق السياسات.

٣,٢ دفع التنمية الزراعية والريفية المستدامة من خلال الابتكار

الإجراء الرابع: تشجيع وتعزيز الزراعة الرقمية والتنمية الريفية الرقمية

ينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة أن تشجع بنشاط تطوير الزراعة الرقمية. في عام ٢٠١٦، قدم اجتماع وزراء الزراعة لمجموعة العشرين أول اقتراح لجعل المعلومات مجالا هاما في التحديث الزراعي. في عام ٢٠١٩، اقترح المنتدى العالمي للغذاء والزراعة (GFFA) التحول الرقمي كحل ذكي للزراعة في المستقبل. بدأ المجتمع الدولي في تصميم مجموعة من النماذج والحلول الخاصة بالزراعة الرقمية التي تضمن حوكمة أكثر فعالية وتنمية أكثر سلامة وفوائد أكبر.

من المهم أن تستجيب منظمة الأغذية والزراعة لشواغل المجتمع الدولي فيما يتعلق بتنمية أصحاب الحيازات الصغيرة والتحول الزراعي والقضاء على الفقر الريفي، وتعزز

الزراعة الرقمية والتنمية الريفية الرقمية، وتضييق الفجوة الرقمية بين البلدان والمناطق وبين المدن والريف. يجب تحسين إمكانيات تطبيق الهاتف الذكي للمزارعين، لتلعب هذه "الأداة الزراعية الجديدة" دورها الفريد، ولتسهيل وصول المزارعين إلى تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في سلسلة الصناعة بأكملها، حتى يتمكنوا من مشاركة الأرباح الرقمية بشكل أفضل.

كما ينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة أن تشجع التجارة الإلكترونية في المناطق الريفية ليغتنم الفلاحون الفرص التي يتيحها تطبيق (C2C) (من المستهلك إلى المستهلك) و(C2B) (من المستهلك إلى الشركة)، حتى يتمكنوا من الإنتاج حسب الطلب مع الامتثال للمعايير. يجب تشجيع مؤسسات التجارة الإلكترونية الكبيرة والمتعددة الجنسيات لتوفير منصات تجارية لصغار المزارعين والتعاونيات والمزارع الأسرية وشركات تصنيع الأغذية في العالم، لينتجوا حسب المعيار والطلب. ينبغي تعزيز تطوير الصناعات المتخصصة الموجهة نحو السوق للبلدان في المناطق الاستوائية ومناطق الأراضي الجافة والجزر الصغيرة لمساعدة هذه الدول والمناطق في اكتشاف وزيادة وتحسين قيمة منتجاتها المتخصصة العالية الجودة، وتحقيق نموذج "من المزرعة إلى المائدة"، بحيث تصل المنتجات المحلية العالية الجودة من جميع أنحاء العالم إلى كل مستهلك في العالم.

الإجراء الخامس: تحسين البيئة الزراعية من أجل التنمية المستدامة

ينبغي أن تدعو منظمة الأغذية والزراعة إلى تحسين تخطيط الأنساق والتحويل للإنتاج الزراعي بناء على قدرة الموارد والبيئة لجعل هذا القطاع أكثر استدامة مع تقليل التأثير البيئي الناتج عن الإنتاج والتجهيز والاستهلاك. ينبغي تحسين القدرة الإنتاجية وزيادة الفوائد إلى أقصى حد من خلال إحياء التقاليد الزراعية، وتوسيع نطاق التكنولوجيا والمعدات الحديثة، وإعادة هيكلة سلاسل الإنتاج العالمية، وتحسين سلاسل الإمداد، وتطوير سلاسل القيمة.

ينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة أن تعزز توحيد الخطط والموارد من أجل التنمية الزراعية المستدامة، وأن تعزز التعاون في التكنولوجيا والتمويل والاستثمار وتبادل المعلومات وبناء القدرات، تنفيذا لإجراءات التنمية الزراعية المستدامة:

(١) تعزيز الكفاءة. ينبغي إعطاء الأولوية لجودة وكفاءة التنمية الزراعية على أساس الموارد والظروف البيئية؛ ويجب تكثيف الجهود في تطوير تكنولوجيات عالية وثابتة العائد لزيادة الإنتاجية وكفاءة الموارد.

(٢) تعزيز الزراعة الدورية. يجب أن نساعد أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارع الأسرية في تطوير الزراعة الدورية التي تجمع بين المحاصيل وتربية الحيوانات.

(٣) تحسين تخطيط الأنساق. ينبغي تحسين تخطيط الأنساق لزراعة المحاصيل وتربية الحيوانات والإقامة والمعالجة وغيرها من الأنشطة الوظيفية في المناطق الريفية، وتشجيع تشكيل وضع جديد للإنتاج المتكامل للزراعة والحراجة وتربية الحيوانات، وتشجيع تعددية وظائف الزراعة.

(٤) التعديل الهيكلي. مع الأخذ في الاعتبار استدامة الموارد والبيئة كنقطة انطلاق، والتركيز على السلسلة الكاملة للإنتاج الزراعي والمعالجة والاستهلاك، يتم توجيه أصحاب الأعمال لترتيب بنية الزراعة والحراجة وتربية الحيوانات وصيد الأسماك بشكل رشيد، وتحسين هيكل التنوع وتحسين هيكل الاستهلاك وتقليل الاعتماد على موارد المياه والتربة واستهلاكها.

٣,٣ توسيع نطاق الشراكات الجديدة وآليات التعاون

عندما يسكب الجميع الوقود، تتصاعد ألسنة النيران بالتأكيد. ينبغي أن تقيم منظمة الأغذية والزراعة اتصالات سَلِسَةً مع أعضائها، وأن تنشئ آليات تعاونية وترابطية للتكامل المتبادل، وأن تنشئ آليات مبتكرة للاستثمار المالي لدعم الزراعة والريف وتنمية

المزارعين. ينبغي أيضا إنشاء آلية للتعاون الأفقي مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، كما ينبغي بذل الجهود لبناء نظام رقمي لإدارة الأغذية والزراعة العالمية، وتحقيق الترابط والمنفعة المتبادلة والفوز المشترك بين جميع البلدان في الإنتاج والدراسة والبحث. نحن بحاجة إلى التركيز على الأنواع الثلاثة التالية من التعاون.

تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب (SNC). تحتاج منظمة الأغذية والزراعة إلى تشجيع التوفيق بين مزايا البلدان المتقدمة من حيث الأموال والتكنولوجيا والإدارة مع تلك الخاصة بالبلدان النامية، مثل الأراضي الغنية والقوى العاملة الوفيرة فيها، حتى يتسنى الجمع بين عناصر التنمية. على سبيل المثال، إنشاء منصات تعاون لتشجيع الشراكات التجارية بين ٢٠ دولة متقدمة و١٠٠ شركة زراعية كبيرة، مع شركات زراعية من البلدان الأقل نموا، والدول الجزرية الصغيرة والدول غير الساحلية، لتسهيل وصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق.

توسيع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

ينبغي توسيع نطاق التعاون الإنمائي "يداً بيد" بين بلدان الجنوب. تتمتع بلدان الجنوب بنقاط قوة مختلفة في الموارد الزراعية والتكنولوجيا وتطوير الأسواق، ويمكنها أن تكمل بعضها البعض وتحقق تنمية مشتركة. ينبغي تعميق التعاون الحالي لتبادل مفاهيم التنمية الزراعية، وتدابير السياسة العامة، والتقنيات العملية، وابتكارات المزارعين من خلال بوابات التعاون بين بلدان الجنوب، ضمن المنظمة. علاوة على ذلك، يمكن أن تدعو منظمة الأغذية والزراعة ٢٠ دولة نامية كبيرة لتدريب ٥ آلاف من الموظفين الإداريين والخبراء والفنيين الزراعيين للبلدان النامية الأخرى كل عام لتعزيز بناء القدرات.علاوة على ذلك، يمكن أن تستكشف المنظمة إقامة شراكات بين ٢٠٠ جامعة ومعهد بحوث في ٢٠ دولة نامية كبرى مع دول نامية صغيرة ومتوسطة وغير متطورة للتعاون في بحث التقنيات المتقدمة والقابلة للتطبيق التي تلبي احتياجات البلدان المنخفضة التنمية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن توجيه مائة مؤسسة زراعية للقيام بأنشطة خدمات الاستثمار

والتجارة والمعلومات المستدامة في البلدان النامية، حتى يتمكن المزارعون من تقاسم أرباح التنمية وقيمة النمو، وتشجيع إنشاء آلية مائدة مستديرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تشمل الحكومات والأكاديميين والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، لبناء توافق في الآراء بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتوسيع نطاق التعاون.

تعزيز التعاون في المناطق الزراعية والأحزمة البيئية. بناء على الأنماط الطبيعية والبيولوجية للإنتاج الزراعي، ينبغي للمنظمة أن تعزز التعاون بين البلدان في خطوط العرض المتشابهة أو نفس المناطق البيئية الزراعية، حتى يتم بناء التنمية المستدامة على أسس متينة ذات قدرة أفضل وفائدة أكبر. ينبغي الشروع في الدراسات المقارنة والتبادلات والتعاون في الزراعة القائمة على المناطق والأحزمة البيئية الزراعية من أجل كسب الخبرة وتبادل المعلومات والمعرفة، وينبغي إنشاء منصات للتعاون بين كيانات قطاع الأعمال والتعليم والبحث.

كما ينبغي أن تستكشف المنظمة ستة أنواع من الشراكات في القطاعات المختلفة، وهي الأغذية الأساسية ومنتجات الثروة الحيوانية والمنتجات البستانية والمنتجات المصنعة والمنتجات المتخصصة والمنتجات غير الغذائية. ويجب الدعوة إلى بناء آلية المساعدة "N+1" لمختلف المنتجات الزراعية، وكذلك تكوين شراكات لتطوير التكنولوجيا وإجراء عمليات التبادل والترويج للمنتجات ومشاركة المعرفة لتحسين القدرات الإنتاجية والتجهيزية وزيادة الفوائد للمزارعين.

٣,٤ تعزيز إمداد السلع الزراعية والغذائية حسب الطلب

تحتاج منظمة الأغذية والزراعة إلى مواصلة تعزيز مزاياها الفريدة كمنظمة متخصصة قائمة على المعرفة، وتعزيز قدراتها على تقديم دعم ثابت في السياسات والتكنولوجيا والمعلومات للبلدان الأعضاء، وبذل قصارى جهودها لتصبح منظمة دولية جديرة بالثقة ويمكن الاعتماد عليها لتعود بالنفع على الجميع.

تعزيز مزايا المنظمة في جمع ونشر المعارف العالمية في قطاعي الأغذية والزراعة، من خلال: إعادة تشكيل منتجاتها الرائدة، وتعزيز بحث القضايا الساخنة الدولية في مجال الزراعة، والتحليل المعزز لاتجاهات التنمية؛ وتعزيز تبادل تجارب التنمية الزراعية في مختلف البلدان؛ إنشاء أشكال جديدة من المنتجات، وحفز تطوير وتبادل السلع العامة للمنظمة من خلال تطبيق الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة؛ إدخال الذكاء الخارجي والعمل بشكل وثيق مع المؤسسات الزراعية الدولية والوطنية لتعزيز التنمية المشتركة والتبادل للمنتجات المعرفية. من الضروري تسهيل رؤية المنتجات والحصول عليها، وتطوير المنتجات العامة التي يسهل استخدامها وإدارتها ونشرها لمختلف مجموعات المستخدمين في مختلف المناطق والبلدان.

تعزيز مزايا المؤسسات المتخصصة في العمل المعياري في مجال الأغذية والزراعة في العالم من خلال: تعزيز عمل هيئة الدستور الغذائي والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (IPPC) بشأن وضع ضوابط وفقا للتنمية القياسية لوضع معايير دولية قائمة على العلم، مع مراعاة السياقات الوطنية ومراحل التنمية في جميع البلدان؛ دعم البلدان للمشاركة في تطوير وتجربة وتوسيع نطاق المعايير الزراعية الدولية، وتعزيز قدرة الدول الأعضاء على المشاركة في التفاوض وتنفيذ القواعد الدولية؛ وتعزيز العمل المعياري في مجال التنمية الزراعية المستدامة وتقديم التوجيه للمنتجين والمستهلكين.

تعزيز مزايا المنظمة كمركز عالمي للتدخل في أزمة الغذاء والزراعة من خلال: تحسين نظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود (EMPRES)، بما في ذلك، إقامة برامج مشتركة لمكافحة الأمراض الحيوانية مع منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للصحة الحيوانية، وخاصة بالنسبة للأمراض الحيوانية المنشأ، لضمان هدف "صحة واحدة"؛ وتعزيز جمع المعلومات الزراعية والإحصاءات والتحليلات، وتحسين الرصد الزراعي العالمي والإنذار المبكر، وبناء القدرات على مواجهة الأزمات والمخاطر في الأغذية والزراعة، والتنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة لاتخاذ إجراءات المتابعة.

تعزيز مزايا البلدان الأعضاء في المنظمة في بناء القدرات، من خلال: دعم البلدان النامية الأعضاء فيها في إجراء دورات تدريبية حول المعارف والمهارات المتعلقة بالصناعات الريفية وتنمية سلسلة القيمة مع التركيز بشكل خاص على تدريب النساء والشباب الريفيين، وتمكينهم وتسليحهم بالمعارف والتقنيات لتغيير حياتهم، وخلق الثروة بالتكنولوجيا؛ وتعزيز التواصل بين الأعمال، ومعاهد التعليم والبحث والاستفادة من أدوار كل من القطاعين العام والخاص في أوجه التآزر والتعاضد لتسهيل التقدم التكنولوجي والتنمية الصناعية في البلدان الأعضاء؛ تعزيز التدريب للفنيين على مستوى القاعدة والمزارعين، وفتح مدارس زراعية ميدانية على الإنترنت للمزارعين لتطوير الموظفين ذوي الكفاءة التكنولوجية ورجال الأعمال الشباب في المناطق الريفية؛ وتنسيق الموارد الدولية الأخرى لتوفير الدعم لنساء وشباب الأرياف وتربية النماذج الرائدة في التنمية الريفية.

٣,٥ إنشاء منظمة دولية ذات حوكمة داخلية وثقافة تنظيمية عالية المستوى

الناس هم مفتاح كل نجاح. تحتاج المنظمة إلى تطوير ثقافة تنظيمية جديدة لإحراز تقدم في الإدارة الداخلية وبناء القدرات وتنشيط روح الوحدة والنزاهة والاجتهاد بين موظفيها، والظهور كمنظمة دولية موحدة وفعالة وعملية في العالم.

إعطاء الأولوية للكفاءة مع الاهتمام بالإنصاف مع إيلاء الاعتبار الواجب للإنصاف لتعزيز قدراتها على التنفيذ ينبغي تقييم موظفي المنظمة من خلال أعمالهم الفعلية. يجب إنشاء أنظمة فعالة لتقييم الأداء، تكافئ المواقف المتميزة والعمل الجاد، لتحفيز روح المبادرة والإبداع لدى الموظفين. كما ينبغي أن تظل المنظمة محايدة وعادلة وخالية من أي شكل من أشكال التمييز حسب العرق والجنس أو ضد المعاقين، ومعالجة التمثيل الناقص لبعض البلدان والمناطق في توظيف الموظفين. لن تتسامح المنظمة مطلقًا مع المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استخدام السلطة.

ينبغي أن تدعو المنظمة إلى "العمل الفوري" في عملها وأن تعزز قدرتها على الاستجابة السريعة. يجب على المنظمة تحسين أسلوب ونهج عملها، وإظهار صورتها الجديدة وأسلوبها الحديث وقدراتها المتطورة من خلال الاستجابة السريعة والفعالة. يجب على كبار المسؤولين تقديم أمثلة جيدة من خلال تجسيد روح الخدمة والإيثار. ينبغي عقد ندوة ممثلي البلدان في المنظمة سنويا لجمع المعلومات والآراء.

ينبغي للمنظمة أن تتبنى منظورا عالميا وأن تلتزم بأسلوب عمل مناسب لتحسين قدرتها على الخدمة. ينبغي للمنظمة أن تعزز الدراسات الإستراتيجية والتخطيط بشأن التنمية الزراعية العالمية. ينبغي أن تحافظ حكومات الدول على تفاعل حيوي فعال مع الحكومات المضيفة لمواكبة شواغل واحتياجات البلدان الأعضاء وتيسير تقديم الخدمة المستهدفة.

ينبغي أن تدعم المنظمة فلسفة تركز على الناس وأن تزيد من تماسك المنظمة. ينبغي للمنظمة تحسين الإدارة الداخلية، وإيلاء الاهتمام لبيئة العمل؛ وإحراز تقدم في تحقيق اللامركزية مع تعزيز تقييم الأداء؛ وإفساح المجال للخصائص الفردية أثناء بناء روح الفريق؛ ومنح الفرص لتطوير الموظفين الشباب مع تقييم تجربة وحكمة وخبرة وقوة الموظفين الكبار. يُقترح أيضًا إنشاء جوائز "أفضل عشرة موظفين شباب للعام" و "١٠٠ موظف ممتاز للعام"، وإصدار شهادات فخرية مدى الحياة لمن هم في الخدمة طويلة الأمد.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، أسعى إلى بناء **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة منفتحة وشفافة** للتواصل في الوقت المناسب وعلى نحو سلس بين المنظمة والبلدان الأعضاء فيها، وعمليات صنع القرار وآليات التنسيق التي تتسم بالشفافية والدقة والكفاءة والتعاون والتعاضد على أساس علمي؛ **منظمة الأغذية والزراعة الرقمية** لتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين الفعالية التشغيلية، وتمكين ازدهار الزراعة في العالم، ودعم الإدارة الرقمية للأغذية والزراعة العالمية؛ **منظمة الأغذية**

والزراعة المتكاملة لتسهيل جميع الإدارات والمكاتب وشبكات البرامج للقيام بدورها الكامل وتحقيق أوجه التآزر؛ **منظمة تعاونية** لتعزيز التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها والتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى من أجل التكامل المتبادل؛ **ومنظمة موثوق بها** لتوثيق التعاون مع البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية الأخرى، لزيادة الاستثمار في الزراعة من مصادر متعددة.

رابعا، رحلة حياتي وطموحي

في مواجهة التطور الجديد للأغذية والزراعة في العالم والتوقعات الجديدة للبلدان الأعضاء، نحتاج إلى شخص قيادي للمنظمة يكون قائدا مفعما بالحيوية، بعيد النظر، يتمتع بالخبرة، والمعرفة، منفتح العقلية والتفكير، يكرس كل وقته وجهوده في خدمة الآخرين، مخلص وجيد في التواصل، لتوجيه المنظمة لتكون أكثر فعالية وتضامنا وحدة وواقعية.

لقد عملت في الأكاديمية الصينية للعلوم الزراعية (CAAS) لمدة ٢٥عاما، وكنت نائبا لرئيس هذه الأكاديمية لمدة ثماني سنوات. الأكاديمية الصينية للعلوم الزراعية لديها أكثر من ٤٠ معهدا بحثيا تقع في المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية والمعتدلة والجافة والأراضي الجافة، مع ٢٠ ألف موظف وميزانية سنوية قدرها مليار دولار أمريكي. كنت مسؤولا عن التعاون الدولي والبرامج والتمويل وإستراتيجية البحث والمراجعة.

لقد أتيحت لي الفرصة لاستخدام تجاربي وخبراتي في المناطق الفقيرة في الصين، وكان لي شرف توظيف قدراتي وإمكانياتي الخاصة لانتشال العديد من المزارعين الصينيين من براثن الفقر. ركزت بحوثي أيضا على تربية وتنشئة المحاصيل، وقد كانت البذور الصغيرة التي طورتها السبب في إمكانية حصول المزارعين على حصاد وافر.

علاوة على ذلك، ومع فهمي العميق لأهمية سلامة الأغذية، تولت مهمة إنشاء المركز الوطني الصيني لاختبار الجودة والسلامة للمنتجات الزراعية، وأدخلت نظام تحليل

المخاطر ونقاط مراقبة المنتجات الزراعية. كما تشرفت بقيادة زملائي إلى وضع العديد من معايير الجودة والسلامة للمنتجات الزراعية، وأسهمت في تطوير قانون الصين بشأن جودة وسلامة المنتجات الزراعية لضمان إنتاج منتجات زراعية عالية الجودة وآمنة لتلبية طلبات المستهلكين الصينيين.

وجهات النظر تخلق الحلول والتقدم. قبل انضمامي إلى الوزارة، عملت لمدة سبع سنوات نائبا لرئيس منطقة نينغشيا الذاتية الحكم لقومية هوي، وهي من المناطق الداخلية الأكثر فقرا في الصين. هذه المنطقة تتعايش فيها بسلام مختلف الأعراق والديانات. تتمتع نينغشيا بمناخ جاف نموذجي، حيث يقل معدل هطول الأمطار السنوي عن ٢٠٠ ملم فضلا عن ارتفاع مستوى ملوحة وقلوية المياه والتربة. في هذه الظروف، ركزت على الزراعة الفعالة والموفرة للمياه، وشجعت على تطوير إنتاج الحضض الصيني والبطاطس ومنتجات الماشية، وبذلك ساعدت المزارعين والرعاة في التخلص من الفقر وتحقيق الثراء.

بالإضافة إلى ذلك، شجعت أيضا تكامل قطاعات الزراعة والتصنيع والسياحة التي ساهمت بشكل فعال في تحويل منتجات نينغشيا الزراعية إلى منتجات سياحية، وتجنب نقل المنتجات الزراعية المحلية لمسافات طويلة وزيادة القيمة المضافة للمنتجات. وبالتالي ونتيجة لذلك، بات عدد كبير من سكان الريف الفقراء يتمتعون بدخل أعلى.

كما عملت من قبل كنائب مدير عام للموارد البشرية في المؤسسة الصينية لتطوير مشروع المضايق الثلاثة، وهي شركة عملاقة تبلغ استثماراتها حوالي٤٠ مليار دولار أمريكي. وقد قدت فريقي إلى تطوير خطة رائدة للموارد البشرية لثلاثين ألفا من موظفي الشركة، بما في ذلك نظام KPI"" أي مؤشر الأداء الرئيسي، ودليل الموظفين وبرامج تنمية الموارد البشرية.

الابتكار يجلب الفرص. إن تزايد التباين بين المناطق الحضرية والريفية أمر شائع في البلدان النامية، ومع ذلك فإن تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن

يوفر حلولاً لتضييق هذه الفجوة. بعد أن توليت منصب نائب وزير الزراعة والشؤون الريفية، عملت في مجال تكنولوجيا المعلومات الزراعية والريفية، وعززت المعلومات بقوة في الريف، وأنشأت منافذ خدمات المعلومات في كل قرية في الصين. تحت مسؤوليتي وتوجيهاتي، أصبح بإمكان أكثر من ٤٠٠ مليون مزارع صيني تحويل هواتفهم الذكية إلى "أداة زراعية" جديدة لتسهيل الإنتاج والتسويق، والوصول إلى معلومات دقيقة عن السوق والتقنيات والأخبار الاجتماعية.

لقد أتاح الإصلاح والانفتاح في الصين الفرصة لي للسفر إلى الخارج والتعرف على مختلف البلدان وثقافتها وأنماط وظروف الزراعة فيها. كنت مشاركا نشيطا في التبادل والتعاون التكنولوجي والاقتصادي الدولي منذ عام ١٩٨٥، وشاركت في تنظيم الأحداث والمناسبات الهامة الكبرى مثل المؤتمر العالمي للبطاطس، والمؤتمر الدولي للأرز والمؤتمر الدولي لوقاية النباتات، وكل حدث منها استضاف أكثر من ٢٠٠٠ مشارك. في السنوات الأخيرة، عملت بجد أكبر على التبادلات والتعاون الزراعي الثنائي والمتعدد الأطراف، وساهمت بخبراتي وجهودي الخاصة في تنمية الزراعة في العالم. شاركت في المؤتمرين الوزاريين العاشر والحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية، وقد صممت البرنامج الرئيسي بين الصين ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن التعاون بين بلدان الجنوب في الزراعة، ونفذت التعاون الاقتصادي والتجاري الزراعي بين الصين ودول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. كما أطلقت النموذج الثلاثي للتعاون الحكومي والصناعي والأكاديمي في اجتماع وزراء الزراعة في مجموعة العشرين في مدينة شيآن، ونظمت أنشطة رئيسية مثل معرض الصين الدولي للتجارة الزراعية. أعتقد أنه فقط بالتواصل يمكننا تعزيز التفاهم المتبادل، والتعاون فقط هو الذي يمكن أن يحقق وضعا مربحا للجانبين، وفقط من خلال وحدة وتعاون الدول الأعضاء، يمكننا تحقيق الأمن الغذائي العالمي والرخاء للمزارعين.

منظمة الأغذية والزراعة، أنا هنا! لقد جئت إلى منظمة الأغذية والزراعة وأنا أحمل معي شغفي وإصراري والتزامي حول الأغذية والزراعة بالعالم وتنمية وتطوير أحوال

الفلاحين والمزارعين بالعالم؛ أتيت بأفكاري وحلولي لإنهاض هذه المنظمة العالمية. أعتقد أن تجربتي الغنية في الإدارة في الحكومة المركزية والحكومة المحلية ومعاهد البحوث وقطاع الشركات، وما تشكل عندي في مسيرة العمل من روح الابتكار وأفكار الانفتاح والتسامح، سيكون ميزة نادرة للاضطلاع بوظيفة المدير العام للمنظمة. عندما تقومون بتمييز وتقييم أدائي في المستقبل، آمل أن تتمكنوا من الملاحظة والاقتناع بالتغييرات الجديدة والديناميكية التي سأجلبها للمنظمة، مع جميع الموظفين الذين يشرفني قيادتهم والعمل معهم. وأن تقدروا التعاون الأوثق والأكثر فعالية بين المنظمة والحكومات والأوساط الأكاديمية والقطاعات الخاصة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني من أجل دعم الفلاحين والمزارعين وتنمية وتطوير أعمالهم في أرجاء العالم.

أنا مواطن صيني آسيوي، لديّ وجه آسيوي وروح آسيوية، وعقل وطموح عالمي. في سياق التاريخ، فإن حياة الفرد قصيرة، وفي مسيرة حياتي من قرية فقيرة إلى روما، فقد كرست نفسي كليا لقضية الغذاء والزراعة بالعالم. أنا فخور بذلك، وأعتز به.

وفي مواجهة مسؤوليات وتحديات الموقف، أعتقد أن الطاقة والمثابرة تتغلبان على كل شيء، مثلما قال بنيامين فرانكلين ذات مرة. كما أنني أدرك أن روما لم يتم بناؤها بين ليلة وضحاها، وأنا على استعداد للعمل معكم بجهود لا تعرف الكلل.

امنحوني الفرصة، وسأساعد في إنشاء منظمة ديناميكية من أجل عالم أفضل!

سيرة ذاتية للدكتور تشيوي دونغ يوي

خلاصة

الدكتور تشيوي دونغ يوي، وُلد في ريف بمدينة يونغتشو في مقاطعة هونان، يتولى منصب نائب وزير الزراعة والشؤون الريفية في الصين، كان مسؤولا بمعهد بحوث وحكومة محلية ومؤسسة كبيرة مملوكة للدولة. في السنوات الثلاث والثلاثين الماضية، ظل يعمل على تعزيز التنمية الزراعية الريفية، والتعاون في مجال التبادل الدولي، وابتكار وإدارة التكنولوجيا، وله فهم عميق للمطالب الإنمائية للمزارعين الريفيين، ولديه معرفة ورؤية حول سلسلة الإنتاج الزراعي الشاملة عالميا، ويجيد بناء التوافق في الآراء والعمل في سياق متعدد الثقافات، والتركيز على النتائج.

وُلد في أكتوبر ١٩٦٣. وهو متزوج، ولديه ابنة.

الخلفية التعليمية

حصل على شهادة الدكتوراه في العلوم الزراعية والبيئية من جامعة فاغننغن بهولندا، في فبراير ١٩٩٦.

حصل على درجة الماجستير في علم الوراثة وتربية النبات في كلية الدراسات العليا بالأكاديمية الصينية للعلوم الزراعية، في يوليو ١٩٨٦.

حصل على شهادة البكالوريوس في البستنة من جامعة هونان الزراعية، في يوليو ١٩٨٣.

شارك في دورة دراسية متقدمة لماجستير الإدارة العامة MPA في كلية الإدارة العامة بجامعة تشينغهوا من أكتوبر ٢٠٠١ إلى إبريل ٢٠٠٢

خبرة العمل

يونيو ٢٠١٥ حتى الآن، نائب وزير الزراعة والشؤون الريفية بالصين

من مايو ٢٠١١ إلى مايو ٢٠١٥، نائب رئيس منطقة نينغشيا الذاتية الحكم لقومية هوي

من مايو ٢٠٠٨ إلى مايو ٢٠١١، مساعد رئيس منطقة نينغشيا الذاتية الحكم لقومية هوي

من ديسمبر ٢٠٠١ إلى مايو ٢٠٠٨، نائب رئيس الأكاديمية الصينية للعلوم الزراعية

(من مايو ٢٠٠٥ إلى مايو ٢٠٠٦، نائب مدير قسم الموارد البشرية في شركة التنمية العامة الصينية لهندسة سد المضائق الثلاثة على نهر اليانغتسي)

من يوليو ١٩٨٦ إلى أبريل ٢٠٠٢، عمل على التوالي كباحث مساعد، مساعد باحث، باحث، مساعد مدير، نائب مدير، مدير للمعهد الصيني لبحوث الزهور والخضراوات

خبرة شخصية وإنجازات رئيسية

يتمتع بخبرة واسعة في مجال التعاون الدولي في مجال الزراعة، ويجيد تنسيق توافق الآراء بين المعنيين.

ويسهم في دفع الحوار والتعاون بين الصين والبلدان والمنظمات الدولية ذات الصلة في مجال الزراعة، وفي وضع خطة عمل عالمية للقضاء على الجوع والفقر وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. التقى مع أكثر من ٢٠٠ من كبار المسؤولين الحكوميين الأجانب ورؤساء المنظمات الدولية ورؤساء التنفيذيين للشركات متعددة الجنسيات، وقام بالاستطلاع والدراسة في ما يقرب من ١٠٠ بلد في جميع أنحاء العالم، ليتعرف على حالة التنمية الزراعية والريفية في مختلف مناطق العالم، ولا سيما فيما يتعلق بمطالب المزارعين في البلدان النامية.

يجري بنشاط البحوث في التنمية الزراعية، بما يلبي احتياجات التعاون الاقتصادي والتجاري لدول العالم، ووضع الخطة "الخمسية الثالثة عشرة" للتعاون الزراعي الخارجي بين الصين والدول الأخرى، والرؤية والعمل للتعاون الزراعي في إطار البناء المشترك للحزام والطريق، وخطة التعاون لتحديث الزراعة في إطار منتدى التعاون الصيني-الإفريقي وغيرها من الوثائق الأخرى. يتخذ تدابير عملية لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين وبلدان العالم.

لديه قدرة عالية على وضع جدول الأعمال الدولي وتنفيذه من خلال تنظيم اجتماعات ومناسبات رفيعة المستوى، مثل اجتماع وزراء الزراعة لمجموعة العشرين لعام ٢٠١٦، ومؤتمر وزراء الزراعة في الصين وبلدان وسط وشرقي أوروبا، من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الحوكمة العالمية للأغذية والزراعة.

يشارك بشكل عميق في أنشطة التعاون، مثل التعاون بين رابطة دول جنوب شرقي آسيا (آسيان) والصين واليابان وجمهورية كوريا (١٠+٣)، التعاون بين الصين وأوروبا الوسطى والشرقية (١٦+١)، وكذلك يشارك في التشاور ووضع البرامج في مجالات

السياسات الزراعية، والتجارة الاقتصادية، والتكنولوجيا، والأمن الغذائي، والبيئة الإيكولوجية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وبين الصين وروسيا، وبين الصين واليابان، وبين الصين ودول أوروبية. يدفع بقوة بناء وتشغيل المركز الدولي للبطاطس في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (في بكين)، يسعى لدفع التعاون التكنولوجي المتعدد الأطراف بين الصين ومنظمات دولية للبحوث الزراعية.

يركز على احتياجات البلدان النامية، فأتم التخطيط للمشروعات الرائدة المتعددة الأطراف للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي تنفذها الصين والمنظمات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبنك الدولي، وقد تم تعزيز الأثر الدولي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال إطلاق وتنظيم المنتدى الوزاري العالمي الرفيع المستوى (تشانغشا) للتعاون الزراعي فيما بين بلدان الجنوب في عام ٢٠١٨.

يدفع تنمية الزراعة والمناطق الريفية الصينية من خلال ابتكار وتطبيق تكنولوجيا المعلومات

يلعب دورا قياديا في إعداد وثائق السياسة العامة مثل خطة الصين للتنمية الزراعية الرقمية، وبرنامج عمل على مدى ثلاث سنوات بشأن الزراعة الحديثة "إنترنت+" في الصين، وملاحظات بشأن تنفيذ البيانات الكبيرة للزراعة والمناطق الريفية في الصين.

نظم مشروع إدخال المعلومات إلى القرى ودفع تطور التجارة الإلكترونية الزراعية، لجعل عدد كبير من المزارعين يتقاسم عائدات الزراعة الرقمية. وسد الفجوة المعلوماتية بين المناطق الريفية والحضرية عن طريق تشغيل أكثر من ٢٠٠ ألف مركز معلومات زراعية لتقديم الخدمات للمزارعين في ٤٠٪ من القرى الإدارية في الصين، مما ييسر إلى حد كبير تسويق المنتجات الزراعية المتخصصة في المناطق الريفية والفقيرة على الإنترنت، وييسر ربط المزارعين بالأسواق الكبرى. في عام ٢٠١٨، كانت القيمة المتوقعة للبيع بالتجزئة على الإنترنت في المناطق الريفية الصينية ١ر٦ تريليون يوان (الدولار الأمريكي يساوي ٦ر٨ يوانات) ولمبيعات المنتجات الزراعية على الإنترنت حوالي ٣٠٠ مليار يوان؛ ومن المرجح أن يبلغ حجم تسليم الطرود في المناطق الريفية ١٢ مليارا، أي حوالي ربع الإجمالي على المستوى الوطني.

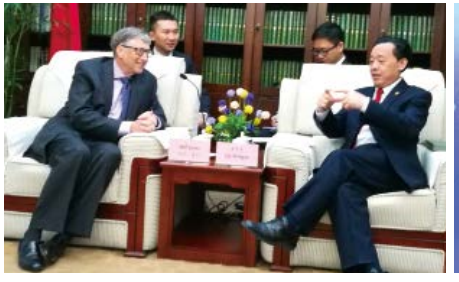

يتمتع بالبصيرة والحكمة والقدرة القوية على القيادة

ساهم في الجهود الرامية إلى تعزيز الشفافية في أسواق المنتجات الزراعية في الصين، وقام بتنظيم مؤتمر سنوي للتوقعات الزراعية في الصين، وبإصدار تقرير عن التوقعات الزراعية الصينية وبيان الموازنة بين العرض والطلب في المنتجات الزراعية في الصين في العقد المقبل، وبتنظيم "مؤشر أسعار الجملة ٢٠٠ للمنتجات الزراعية في الصين"، الأمر الذي يدفع استقرار الأسواق الزراعية.

قام بتنظيم شبكة مراقبة الأسواق في أكثر من ٦٠٠ مدينة رئيسية ومتوسطة في الصين لتعزيز التنمية الزراعية الحديثة في المناطق الحضرية. وقد ساعد في تأسيس أكثر من ١٥٠ منطقة مثالية للمنتجات الزراعية في الصين، الأمر الذي يقدم أمثلة ناجحة لتحقيق التنمية المتمايزة على أساس المزايا النسبية المحلية.

يدفع إقامة أنشطة مؤسسية من قبيل المعرض الوطني لتأسيس المشروع والابتكار في مجال التقنيات الجديدة للمزارعين الجدد، و"مهرجان حصاد المزارعين في الصين"، ويعزز التنمية المتكاملة للصناعات الأولى والثانية والثالثة في المناطق الريفية في الصين، وتوسيع نطاق سلاسل الإنتاج، ورفع مستوى سلاسل القيمة لصالح المزارعين عن طريق استخدام التقنيات الجديدة والنماذج الجديدة.

على مدى أكثر من عشرين سنة، قاد عملية الإصلاح المؤسسي للمعاهد والأكاديميات الوطنية للبحوث الزراعية، ولنظم الزراعة وإحياء الأرض، ولنظام الثقافة لمنطقة نينغشيا الذاتية الحكم لقومية هوي.

يتمتع بخبرة واسعة في عمل الحكومة المحلية لتعزيز التنمية الابتكارية في المناطق الأقل نموا، مثل الزراعة والتحريج وتربية المواشي ومصايد الأسماك، والتخفيف من حدة الفقر، والتكنولوجيا، والثقافة، والسياحة، وغيرها.

اضطلع بدور رائد أو شارك في إعداد أكثر من مائة وثيقة هامة في مجالات الزراعة الريفية، والتخفيف من حدة الفقر، والعلوم والتكنولوجيا، والثقافة، والسياحة والتخفيف من حدة الكوارث، وتنمية المرأة، مما أسهم إسهاما كبيرا في تطوير الإصلاحات المحلية والتقدم الاجتماعي الاقتصادي لمنطقة نينغشيا الذاتية الحكم لقومية هوي.

يشجع على وضع مجموعة من الخطط وبرامج العمل في مجال الزراعة الحديثة، والصناعات ذات الميزات الخاصة، والحد من الفقر في الصناعة لمنطقة نينغشيا الذاتية الحكم لقومية هوي. وأعطى الأولوية لتنمية صناعات ذات نوعية جيدة مثل الغذاء والعنب والبطاطس وثمار الحضض الصيني، لمساعدة المزارعين على انتشال أنفسهم من براثن الفقر وتحقيق الثراء.

يعزز التنسيق بين الجامعات ومعاهد البحوث في المناطق المتقدمة النمو في الصين ونظرائها في نينغشيا من أجل بناء المختبرات ومراكز التجارب التي توظف الأكفاء والتقنيات العملية المتطورة لدعم التنمية المحلية. ترأس إنشاء متنزهات ترفيهية للمواطنين في المدن والبلدات، وتطوير صناعة الرمال والإصلاح الإيكولوجي، وتطوير الزراعة العالية الكفاءة التي تعتمد على المياه، وتعزيز التنمية المستدامة.

يدفع التنمية المنسقة المتعددة الأعراق والأديان والثقافات، وإنشاء منصات لتبادل التعلم والمساعدة، وإنشاء القروض الصغيرة الخاصة، وتعزيز تنمية المرأة الريفية، وتعزيز الاندماج بين الزراعة والسياحة، وتعزيز التنمية المشتركة والوئام بين أبناء القوميات.

يتمتع بموقف علمي دقيق، ومعرفة واسعة، وقدرة إدارية عالية.

تولى منصب نائب رئيس الأكاديمية الصينية للعلوم الزراعية لمدة ثماني سنوات، وكان مسؤولا عن التعاون الدولي، وسلامة الجودة، والتخطيط المالي، ورصد مراجعة الحسابات، والإستراتيجيات العلمية والتكنولوجية، وما إلى ذلك. وأنشأ أول معهد وطني صيني لمعايير الجودة وتقنيات الرصد في مجال الزراعة. وقد أدت قيادته لفرقة الخبراء إلى المناطق الفقيرة الرئيسية إلى انتشال أعداد كبيرة من المزارعين من براثن الفقر، وإلى اكتساب خبرات مباشرة. قاد ودفع أكثر من ٢٠ مشروعا وطنيا للتعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا والتعاون الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال العلم والتكنولوجيا، وأطلق البرنامج الدولي لتحديد التسلسل الجيني للبطاطس، الذي نشرت نتائجه بصفحات رئيسية لمجلة «الطبيعة» في عام ٢٠١١.

شغل منصب رئيس مشروع التعاون الذي نفذته الصين والمركز الدولي للبطاطس لمدة خمس سنوات، وكان عضو المجلس التنفيذي للمنظمة الاستشارية الدولية للبحوث الزراعية وعضو المركز الدولي للبطاطس حاليا، وقد شارك في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز القدرة على تربية المحاصيل في منطقة شمالي الصين والمشروعات الإنمائية المستدامة لمصايد الأسماك الساحلية الصينية للبنك الدولي وغيرها من

مشروعات التعاون الدولي المتعددة الأطراف. ترأس تنظيم أكثر من ٢٠ مؤتمرا دوليا رئيسيا، مثل المؤتمر العالمي للبطاطس، والمؤتمر الدولي للأرز، والمؤتمر الدولي لحماية النباتات.

وبصفته كبير العلماء، قاد الفريق الذي قام بنشر أكثر من ٧٠ مقالة نموذجية باللغتين الصينية والإنجليزية في مجلات مثل «الطبيعة» و«العلوم»، وأكثر من ٢٠ منشورا، وحصل في عام ٢٠٠٦ على جائزة المؤتمر العالمي لصناعة البطاطس.

الجوائز الرئيسية

عام ٢٠١٠ الجائزة الأولى في التقدم التكنولوجي في نينغشيا– الصين

عام ٢٠٠٧ قدوة وطنية لتعميم التكنولوجيا الزراعية– الصين

عام ٢٠٠٦ جائزة المؤتمر العالمي لصناعة البطاطس.

عام ٢٠٠٦ أفضل مائة عالم شاب في الصين– الصين

عام ٢٠٠٥ الجائزة الأولى في التقدم التكنولوجي في مقاطعة هيلونغجيانغ– الصين

القدرة اللغوية

اللغة الصينية (اللغة الأم)

اللغة الإنجليزية (إجادة تامة)

اللغة الإسبانية (معرفة أساسية)